الأمم المتحدة
A/RES/62/203
Distr.: General
29 February 2008
الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/422/Add.1*)]

٦٢/٢٠٣ – مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان بروكسل[١] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣]، وبخاصة الفقرة ١٥ منه، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٦١/٢١١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦١/١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

---

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع ''تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا''[٥]،

وإذ تحيط علما أيضا بإعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا: حان وقت العمل[٦]، الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وكان موضوعه ''جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا''،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٧]؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٨]؛

٣ - **ترحب** بما قدم من إسهامات خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]، بما في ذلك إعداد استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٩] بوصفها مبادرة تتولى زمامها وتقودها أقل البلدان نموا؛

٤ - **تعيد تأكيد التزامها** بالإعلان[١٠] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل، والذي التزموا فيه من جديد بمعالجة

---

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/59/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٩.

(٦) A/62/216، المرفق.

(٧) A/62/79-E/2007/63 و Corr.1.

(٨) A/62/322.

(٩) A/61/117، المرفق الأول.

(١٠) انظر القرار ١/٦١.

الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عن طريق إحراز تقدم في تحقيق الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وإحلال السلام وتحقيق التنمية؛

٥ - **لا يزال يساورها القلق** إزاء التقدم غير الكافي والمتفاوت الذي أحرز في تنفيذ برنامج العمل، وتؤكد ضرورة القيام، ضمن الإطار الزمني الذي حدده برنامج العمل، بمعالجة مواطن الضعف في تنفيذه ومعالجة استمرار هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بعض أقل البلدان نموا من خلال التزام قوي بمقاصد برنامج العمل وأهدافه وغاياته؛

٦ - **ترحب** باستمرار الكثير من أقل البلدان نموا في تحقيق تقدم اقتصادي، الأمر الذي أدى إلى شروع عدد من هذه البلدان في عملية رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا؛

٧ - **تؤكد** أن من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نموا عن طريق الوفاء، في الوقت المناسب على وجه الخصوص، بالالتزامات السبعة لبرنامج العمل؛

٨ - **تؤكد من جديد** أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

٩ - **تشدد** على أنه يتعين على أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية الاسترشاد، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، بنهج متكامل وشراكة حقيقية أوسع نطاقا والقيام بتولي زمام الأمور ومراعاة اعتبارات السوق واتخاذ إجراءات عملية المنحى تشمل ما يلي:

(أ) وضع إطار للسياسة العامة يكون محوره الإنسان؛

(ب) كفالة قيام حكم رشيد على الصعيدين الوطني والدولي باعتباره أمرا لا بد منه لتنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج العمل؛

(ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛

(د) بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا؛

(هـ) تعزيز دور التجارة في التنمية؛

(و) الحد من قلة المنعة وحماية البيئة؛

(ز) حشد الموارد المالية؛

١٠ - **تحث** أقل البلدان نموا على تعزيز تنفيذ برنامج العمل عن طريق الإطار الإنمائي الوطني الخاص بكل منها، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما توجد؛

١١ - **تحث** الشركاء في التنمية على أن ينفذوا التزاماتهم في برنامج العمل تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، وأن يبذل كل منهم قصارى جهده لمواصلة زيادة دعمه المالي والتقني لتنفيذه؛

١٢ - **تحث أيضا** الشركاء في التنمية على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا من أجل القيام، بشكل أفضل، بتعزيز مواصلة اندماجها في الاقتصاد العالمي ودعم عملية التنمية فيها وتفادي حدوث أي تعطيل في هذا الشأن، بما في ذلك ضمن إطار استراتيجية الانتقال السلس؛

١٣ - **تشجع** نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وسائر الشركاء في التنمية على مساعدة أقل البلدان نموا في تحويل أهداف برنامج العمل وغاياته إلى إجراءات محددة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛

١٤ - **تدعو** المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تقم بعد بإدماج تنفيذ إعلان[1] وبرنامج عمل بروكسل في صلب برامج عملها وكذلك في عملياتها الحكومية الدولية، وبالاضطلاع، في إطار ولاية كل منها، ببرمجة متعددة السنوات لإجراءات تكون في صالح أقل البلدان نموا، إلى القيام بذلك؛

١٥ - **تؤكد** الحاجة إلى أن يجري، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة، وتدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، اتساقا مع ولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات قابلة للقياس يتم ضبطها في ضوء أهداف وغايات برنامج العمل وإلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٦ - **تؤكد أيضا** الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٧ - **تطلب**، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، تعبئة جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق بينها على نحو كامل تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل والاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بوسائل منها آليات التنسيق التي من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٨ - **تكرر دعوتها** أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن تقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تتعاون معه؛

١٩ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يدرج أقل البلدان نموا في كل التقارير ذات الصلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما من أجل كفالة متابعة التنمية في تلك البلدان في السياق الأعم للاقتصاد العالمي والمساهمة في الحيلولة دون زيادة تهميشها؛

٢٠ - **تعرب عن قلقها** إزاء عدم كفاية الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل؛

٢١ - **تكرر تأكيد** الأهمية البالغة لمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج العمل، وتعرب، في هذا الصدد، عن تقديرها العميق للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الأمين العام لهذا الغرض، وتدعو البلدان المانحة إلى مواصلة دعم مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، بسبل منها الإسهام في الصندوق الاستئماني الخاص على نحو كاف وفي الوقت المناسب، وتطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده لحشد الموارد اللازمة ليتوافر في الصندوق الاستئماني ما يكفي من الموارد؛

٢٢ - **تشير** إلى الفقرة ١١٤ من برنامج العمل المتعلقة بعقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا قرب نهاية العقد الحالي، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، إعداد مذكرة في أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة يعرض فيها طرائق عقد

هذا المؤتمر، بما في ذلك عملية التحضير له، وتدعو أيضا، في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى النظر في استضافة ذلك المؤتمر؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ استراتيجية الدعوة[٨] بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

٢٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم كل سنة تقريرا مرحليا تحليليا وعملي المنحى عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وأن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧